

بلدية ويجتمل عطفه على خبر ليس اي يبين انها ليست من  
التركة اذا كانت الرعية في التركة اكثر **م** وولدها وان باع ولد  
لها **س** يعني ان من اشترى ذانا كانت من نوع ما لا يقبل ان  
نوع ما يقبل فولدت عنده فانه لا يبيعهما مراجه حتى يبين ذلك  
ولو باع ولدها معها لان المشتري يظن انها اشترت مع ولدها  
لان حدث الولد عنده عيب وطول اقامتها عنده الي ان  
ولدت عنده عش وخديعة وانقصها التزوج والولادة من  
فيمنع الكذب في الثمن وقد لا توجد كلها اذ قد تلد باثرها  
فان لم يبين وكات فاقم ردها المشتري او تاسك ولا شيء لموليس  
للبايع الزامها له بحط شي من الثمن لانه يجتج عليه بالبيع  
والنشر وان حصل فيها غوث فان كان من غوثات الرد بالبيع  
كبيعهما وهلاكها ونحوها مما يفتي المتصود فان شاقام بالبيع  
فيحط عن ارشيه وما يوجب من الرجوع وليس له جنيذ التيام بنفش ولا  
كذب وان شاربني بالبيع فيضامه بالنش جث رضي بالبيع انفع له  
من قيامه بالكذب اذ عليه الاقل من الثمن والقيمة في النش واما  
في الكذب فعليه الاكثر من الثمن الصحيح ورجحه والقيمة ما لم تنزل على  
الكذب ورجحه وان كان من غوثات النش وليس من غوثات  
الرد بالبيع كحوالة الاسواق وحديث قليل العيب المتار اليه  
بقول المولف في الخيار او يقبل فكالعدم وكحديث عيب متوسط  
فتضامه بالنش انفع له ايضا وان كان من العيوب المفسدة خبر في  
ردها وما نفعها الحادث واسلمها ويرجع بالبيع القديم وما به  
من الرجوع وبين الرضي بالبيع فنزل الي قيمتها ولو زوجها وجب  
بيانه لانه عيب فان لم يبين وهي جالها خير المشتري بن قبولها

جميع

135  
جميع الثمن ورد لها وليس للبايع الزامها له بحط قيمة العيب لان  
العيب لا يزول بحمله بخلاف الكذب والتخيير في ردها وما نفعها  
الحادث فيها اذا كان العيب نيتا للمقصود بشكل فانه مرفى بل  
الخيار ان المفت يبين فيه الارش ويجاب بان محله ما لم يكن عيب  
كحاشا **م** وحديثه ابرث وصوف **س** يعني ان من اشترى اصولا  
عليها ثمة ما بورة يوم البيع فاشترطها او اشترها مع اصولها فخذ  
الثمة او اشترى عنها عليها صوف فذتم يوم البيع ثم انه جز الصوف  
ثم اراد ان يبيع مراجه فانه يجب عليه ان يبين للمشتري انه جز  
الثمة او جز الصوف لان لما ذكر حصه من الثمن وكذا ان لم يكن يوم  
البيع تاما لانه لم يثبت الا بعد مدة فتعتبر فيها الاسواق والمولف  
استغنى عن بيان غير التام بما سبق من قوله وطول زمان ثم ان  
المولف ضمن جز مبي احد فصح تسليمه على المظوق لانه انما  
يقال في الصوف جزه بالزاي واما الثمة فيقال فيها جزها بالذال  
المجزة فان لم يبين في مسيلة الثمة المحبوبة والصوف التام فهو  
كذب واما في مسيلة غير التام فهو عش **م** واقالة **س** يعني  
انه اذا اشترى سلعة ثم باعها باكثر مما اشترى به ثم قال المشتري فيها  
فاذا اراد بيعها مراجه علي اصل ما اشترى به لم يجز الي بيان وان  
اراد بيعها علي ثمن الاقاله فلا بد من البيان كما لو اشترىها بمشربين  
ثم باعها بثلاثين ثم تقابلح المشتري علي الثلاثين واراد ان يبيع  
عليها مراجه واما لو اراد البيع علي العشرين فلبيان **س** الا بزيادة  
او نقص **س** يعني ان التخييل اذا وقع بينه بزيادة او نقصان  
عن الثمن الاول فانه اذا اراد ان يبيع مراجه لا يجب عليه ان يبين  
ويبيع مراجه علي ما وقعت الاقالة به من زيادة كاحد وثلاثين